

قراءة في ميزانية موريتانيا 2010



واجهة البرلمان الموريتاني



أحد اجتماعات البرلمان الموريتاني



د. حاتم ولد محمد المامي *

موريتانيا/ المغرب الموحد

2007. وقد ساعدت جهود الضغط على النفقات في خفض هذا العجز رقم تقلص المصادر إلى حدود 3.5% هذا العام. وهذا ما استدعى من الحكومة الاستعانة بسحب مؤقت من صندوق المدخرات الإستراتيجية من عائدات النفط رغم الحجر القانوني على ذلك. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن العجز في المعاملات الجارية بلغ نسبة 12,7% عام 2009 مقابل 15% عام 2008.

ويعود ذلك إلى هبوط أسعار المواد الغذائية والنفطية على مستوى العالم من جهة ومن جهة أخرى إلى عودة العلاقات الطبيعية بين الدولة والمجتمع الدولي مما خفف من وطأة الانكماش الاقتصادي العالمي على

استقرار الناتج خلال ثلاث سنوات ومعدل الدخل الفردي لا يتجاوز 477 دولارا

المستوى الخارجي للبلد.

أما بالنسبة للتضخم فرغم وصوله إلى مستوى قياسي في التديني وذلك بشكل مفاجئ خلال 2009 فإنه عاد ليستقر في نهاية نفس العام في حدود 5%. ونذكر بأن الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2007-2008-2009) استقر في

يبلغ حجم ميزانية الدولة الموريتانية لسنة 2010 199 154 366 250 أوقية (ما يعادل 1 مليار دولار)، ومن المفيد هنا أن نذكر بجملة من الوقائع من أجل فهم جيد للمعطيات العامة لهذه الميزانية والظروف التي اكتتفت صياغتها.

لا بد من الإشارة إلى أن النمو الفعلي للناتج المحلي الخام لم

يبلغ خلال السنة المنصرمة (2009) سوى نسبة 1,1% مقابل 7,3% خلال عام 2008 وذلك عائد إلى عدة أسباب أهمها انكماش الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة وانخفاض تمويلات المتحدين مما أضعف النشاط

الاقتصادي وخاصة بطء النشاط في ميادين الصناعات التعدينية (الاستخراجية) والصيد والأشغال العامة وتلك ركائز الاقتصاد الموريتاني. وقد انعكست تلك الوضعية على موقف الميزانية التي اهتزت بشكل ملحوظ إبان تلك الفترة، إذ بلغ العجز خارج النفط نسبة 7,7% من الناتج المحلي لعام 2008 مقابل 2,2% سنة

حدود 320 مليار أوقية (52.1 مليار \$). وقد بلغ معدل الدخل الفردي 112 000 أوقية (5.477 \$). أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد بلغت معدل \$000 000 380 شكلت نسبة 55.9% سنة 2008 و 263.1% سنة 2009 لتصل الى 4,4 هذا العام 2010. في ضوء تلك المعطيات نجد أن ميزانية الدولة، التي بلغت كما أسلفنا 2010 مبلغ 199 154 366 250 أوقية (ما يعادل 1 مليار دولار)، تنقسم بين المصادر و النفقات كما في الجدولين التاليين:

الجدول 1 : توزيع مصادر الميزانية

مصادر الميزانية	ميزانية 2009	ميزانية 2010	التغييرات	%
الإيرادات الجبائية	110.105.887.667	128.536.933.141	18431045474	16,74
إيرادات غير ضريبية	64329015480	69561084000	5323068520	8,13
إيرادات رأس المال	000 2 044 184	000 1 144 184	000 -900 000	-44,03
القروض المسددة	000 1 000	000 1 000	0	-
حسابات التحويلات الخاصة	000 5 000 000	000 5 000 000	0	-
تخفيف المديونية	000 4 472 200	000 4 472 200	0	-
العجز الميزانوي	907 43 102 581	058 33 660 753	849 -9 441 828	91--21
إيرادات بترولية	000 16 819 500	000 7 990 000	000 -8 829 500	-52,50
المجموع العام للإيرادات	054 245 874 369	199 250 366 154	145 4 491 785	1,83

الجدول 2 : توزيع النفقات العمومية

طبيعة النفقات	ميزانية 2009	ميزانية 2010	التغييرات	%
السلطات و تسيير الإدارات	160 487 282 874	152 199 144 321	8- 288 138 553	-5,3
الدين العمومي	24 000 000 452	24 000 000 876	424 000 000	
فوائد الدين الخارجي	16 000 000 835	16 000 000 376	000 000 459-	-2,7
اندثار الدين	7 000 000 617	8 000 000 500	883 000 000	11,6
نفقات الاستثمار	49 017 589 897	64 000 010 820	14 983 420 922	9,29
سقف السلفات و القروض المسموح بها	4 000 000 433	3 000 000 000	1- 000 000 433	-32,3
مشاركات	1 550 497 217	000 000 349	550 497 868-	-71,3
حسابات التحويل الخاصة	5 000 000 000	5 000 000 000	0	0
المجموع العام للنفقات	245 054 369 874	199 154 366 250	4 145 785 491	1,8

فبالفعل تعد مرونة الميزانية الموريتانية محدودة بحجم الجزء المتعلق بالنفقات غير التقديرية والذي يربو على 60% من الإيرادات دون مداخيل النفط.

أكبر سبب لهذا الجمود هو الحجم الهائل لكتلة الرواتب والأجور بحيث أصبحت موريتانيا خلال 2009 من أكبر الدافعين للرواتب في المنطقة. وهنا نجد أن النفقات الإجبارية والأجور بلغت خلال عامي 2008 و2009 أكثر من 60% من نفقات الدولة متجاوزة بذلك جميع بلدان أفريقيا وجمهورية الجزائر وتناهز كلا من المغرب وأقل من تونس حسب معطيات صندوق النقد الدولي.

رغم محاولات الحكومة الضغط على الإنفاق نجد أن الجزء المخصص للأجور والرواتب ظل كما هو مما يعكس نية لدى الحكومة في المحافظة على مستوى البطالة

في حدود 30%. بل محاولة تشجيع التشغيل من خلال خفض الضرائب على رأس المال بنسبة تصل إلى 03.44% وعلى تلك على اليد العاملة المأخوذة من رب العمل بنسبة 65.49%. وتندرج هذه الإجراءات ضمن جهود الحكومة الرامية إلى تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة الفقر في نسخته الرابعة 2010-2014، والذي يعتمد تمويله بقدر كبير على المصادر الخارجية، إذ أن الجزء المخصص له في الميزانية يتفرق بين حصص الاستثمار في مختلف أبواب قانون المالية. ويمكن أن يوضح الجدول التالي تبيان النواحي الاجتماعية في ميزانية 2010 بين مختلف المجالات المعنية.

ولعله من الجدير بالذكر أن نقول أن ميزانية 2010، وإن لم تتضمن بشكل صريح استثمارات ملموسة نحو الاندماج المغربي، فإنها حافظت على مخصصات كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون المغربية والتي بلغت 871 451 387 أوقية، تتعلق في أغلبها بتمويل التزامات موريتانيا تجاه هذه المنظمة الإقليمية.

كما نشير إلى أن هذه الميزانية من شأنها أن تساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني كما سبقت الإشارة لما تضمنه من تشجيع لفرص الاستثمار من خلال تخفيف الضرائب على رأس المال والعمالة. ومن المتوقع أن تعطي المؤشرات النهائية لهذا العام، والتي لم تنشر بعد، إنجازات مبشرة على صعيد البنى التحتية والتنمية البشرية. ■

* كاتب جامعي

يبدو أن الميزانية الجديدة لعام 2010 الأصلية والمعدلة جاءت ضمن جهود الدولة المدعومة من شركائها في التنمية وذلك من أجل بعث النمو وتقليص الفقر مع الحفاظ على استقرار معطيات الاقتصاد الكلي.

فقد لاحظنا تقوية بسيطة للميزانية مقارنة مع 2009 بلغت 8.1% وذلك حسب ما يبدو من أجل خفض الدين العام. وإن كان الهدف المعلن للحكومة هو إنشاء فضاء أوسع لتمويل النفقات الاجتماعية والبنى التحتية، فإن الضغط العام على النفقات سيؤثر بالتأكيد على بلوغ هذا الهدف. ولو حاولت الحكومة التركيز على تقليص نفقات السلطات الحكومية وتسيير الإدارات من 487 282 874 160 في عام 2009 إلى 199 144 321 152 في العام الحالي وهو ما يمثل نسبة 5.3- %.

تحاول الحكومة في قانون المالية الجديد من أجل إنعاش الإيرادات أن تزيد من الضغط الجبائي، إذ نجد أن الإيرادات الجبائية وصلت في 2010 إلى زيادة تقدر ب 74.16% مقارنة بعام 2009، في حين وصلت غير الجبائية إلى نمو قدر ب 13.8% مقارنة بالسنة الماضية. وبالرجوع إلى تفاصيل هذه المحاولة نجد أن قانون المالية قد أنشأ ضريبة على العمليات المالية كبديل عن الضرائب على أداء الخدمات وهي مطبقة على الفوائد والعملات والمداخيل الأخرى التي تحصل عليها البنوك والمؤسسات المالية وعلى القروض والسلفات والتعهدات وجميع العمليات الخدمية المنجزة مع الزبائن. ويخضع لهذه الضريبة جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين اللذين يقومون استقلالا بصفة دائمة أو ظرفية بالعمليات البنكية، المالية، القروض والإيجار. كما تمت زيادة نسب الضرائب السنوية والرسوم الجمركية على السيارات وفقا للعمر والقوة والفئة تماشيا مع التوجه نحو تخفيف الاختناق من السيارات وكذا على بعض السلع الاستهلاكية غير الضرورية. وفي المقابل تم تخفيض الضرائب على اليد العاملة والملكية والعمليات المرتبطة بها.

يلاحظ أن حجم الاستثمارات في ميزانية 2010 قد بلغ 64 000 010 820 مقابل 49 017 589 897 في سنة 2009 (200 مليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 9.29%. ويصعب بلغة الأرقام والتحليل استخراج مخصصات النواحي الاجتماعية من ميزانية الدولة بسبب تداخل النشاطات والجمود الميزاني.

ضغط الإنفاق والتكشف حفاظا على التوازنات المالية وخوفا من انزلاق عجز ليس تحت السيطرة للميزانية وراء عدم تطور الإنفاق الاجتماعي

كتلة الرواتب والأجور عبء كبير على الميزانية لا يمكن ضغطها أو التقليل منها